اقتصاد

لبنان: توفر السلع رغم العدوان

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

طمأنت النقابات والجهات المعنية في لبنان أنّ السلع والمواد الاستهلاكية الأساسية متوفرة، وأنّ الأسواق أو محطات الوقود التي أقفلت أبوابها أمس تقتصر على المناطق الجنوبية أو البقاعية التي تتعرّض للقصف العنيف من جانب الاحتلال الإسرائيلي. وتعرّضت أمس بلدات عدّة في لبنان على الحدود مع فلسطين المحتلة والبقاع الغربي وبعلبك الهرمل وفي العمق الجنوبي لسلسلة غارات عنيفة من جانب جيش الاحتلال. وفتحت بعض المدارس أبوابها للنازحين في عددٍ من المناطق اللبنانية ولا سيما منها زحلة، البقاع، طرابلس – شمالي البلاد، وصور جنوباً، فضلاً عن المدارس الرسمية في المناطق الآمنة في الجنوب، فيما بدأ العديد من المدارس والمعاهد الرسمية في مناطق جبل لبنان وتحديداً الشوف وعاليه وبعبدا باستقبال النازحين. وقال ممثل موزعي المحروقات في لبنان فادي أبو شقرا لـ«العربي الجديد» إنه سجّل إقفال بعض محطات الوقود في المناطق التي تتعرّض للقصف من جانب العدو الإسرائيلي، وهذا أمرٌ طبيعيٌّ حفاظاً على سلامة العاملين فيها. وأضاف أبو شقرا أنه «لا مشكلة بمخزون المحروقات لدى الشركات ونؤكد أنّ البحر لا يزال مفتوحاً والبواخر تصل وكل شيء طبيعي»، مشيراً إلى أنّ «الزحمة على أبواب بعض محطات الوقود طبيعية ومرتبطة بتنقّل الناس وحركة النزوح الكثيفة الحاصلة من المناطق الجنوبية وليس تخزيناً أو من باب الهلع لانقطاع المادة». هذا وعقدت «لجنة تنسيق عمليات مواجهة الكوارث والأزمات الوطنية» اجتماعاً طارئاً في السرايا أمس الاثنين وترأس جانباً منه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بعد انتهاء جلسة مجلس الوزراء. وقال وزير الاقتصاد اللبناني أمين سلام: «نود الإضاءة على موضوع الأمن الغذائي لأن هناك الكثير من الأسئلة التي تردنا من الناس والإعلام المحلي والدولي عن توفر المواد الغذائية وكيفية التعاطي مع توزيعها في ظل هذه الأزمة خاصة بالنسبة إلى أرقام النزوح التي تتزايد يوماً بيوم وساعة بساعة ولحظة بلحظة». وأضاف: «نحن نستطيع أن نطمئن من جهة الاقتصاد والتجارة أنّ هناك تواصلاً مستمراً مع كل النقابات المعنية بتوزيع المواد الغذائية ونقابة مستوردي المواد الغذائية وتحديداً العمل للخطة التي وضعت في وزارة الاقتصاد لتوزيع المواد الغذائية بين المتاجر، خاصة في المناطق التي تشهد ارتفاعاً أكبر في أعداد النازحين، أي مناطق جبل لبنان وبيروت وبعض مناطق الجبل مثل عاليه وغيرها». وأوضح سلام أنّ «هناك توزيعاً ومتابعة دائمين مع التجار الكبار ومع السوبر ماركت والمحال التجارية من أجل تخزين كميات أكبر في هذه المناطق، وما طمأننا أمس أكثر خلال اجتماع لجنة الطوارئ أن هناك مساعدات من قبل المجتمع الدولي لتغطية هذه النفقات، تحديداً المواد الغذائية والمواد الأساسية، وهي تصل تباعاً ولمسنا إيجابية كبيرة أمس من منسق الأمم المتحدة بأن المبالغ المطلوبة ستتوفر وستؤمن لتغطية الاحتياجات». وأضاف: «لا يمكن لنا أن نلوم الناس ولكن أتمنى عليهم عدم التهافت للتخزين بشكل كبير كي لا نحرم باقي المواطنين». في الإطار، قال مصدرٌ في وزارة الاقتصاد لـ«العربي الجديد»، إننا «رصدنا بعض التهافت على المواد الغذائية ولا سيما في المناطق الجنوبية، وهذا أمرٌ طبيعيٌّ ونتفهّمه، لكن نتمنى أن يكون معقولاً ومنطقياً كي لا نحرم باقي المواطنين منه»، لافتاً إلى أنه «لا تشهد كل المناطق تهافتاً، فالحركة في البلدات التي تعد آمنة لا تزال معقولة وطبيعية ومرتبطة بالمواد الغذائية الأساسية التي تشترى كل يوم».

انتعاش صادرات الوجبات الخفيفة

أظهرت بيانات، أمس الاثنين، أنّ قيمة صادرات كوريا الجنوبية من الوجبات الخفيفة سجّلت أعلى مستوى لها على الإطلاق هذا العام، مدعومةً بزيادة الطلب على الوجبات الخفيفة الكورية حول العالم.

ووفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة الزراعة والأغذية والشؤون الريفية، بلغت قيمة صادرات الوجبات الخفيفة 494,2 مليون دولار في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى أغسطس/ آب، بزيادة قدرها 15,4% عن نفس الفترة من العام الماضي.

ومن بين المنتجات الزراعية والأغذية، كانت الوجبات الخفيفة ثالث أكبر عنصر تصدير بعد المعكرونة سريعة التحضير (الراميون)، والتبغ، بما يشمل السجائر الإلكترونية.

وسجلت قيمة صادرات الوجبات الخفيفة 529,1 مليون دولار في الفترة من الأول من يناير إلى الأسبوع الثاني من الشهر الجاري.

(جونغ يون-جي/ فرانس برس)

لقطات

مصر تُطلق الاستراتيجية المتكاملة للتمويل

اطلقت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، رانيا المشاط، الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر، خلال مؤتمر نظمته القاهرة بعنوان «استغلال أدوات التمويل المبتكرة لتسريع التنمية المستدامة: خارطة طريق نحو تمويل تنموي عادل». وجاء المؤتمر بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، المنعقد ضمن فعاليات «قمة المستقبل»، ضمن أعمال الاسبوع رفيع المستوى للجمعية العامة للامم المتحدة والدورة 79 للجمعية بنيويورك، وفقاً لبيان صادر امس الاثنين. وأكدت المشاط ان استراتيجية التمويل الوطنية المتكاملة لمصر، تمثل مبادرة تشاركية بين الحكومة المصرية ومنظمة الامم المتحدة.

الكويت: إعادة تفعيل إصدار شهادات ضريبية إلكترونياً

أعلنت وزارة المالية الكويتية إعادة تفعيل خدمة طلب إصدار الشهادات الضريبية الإلكترونية للشركات الكويتية والخليجية والمؤسسات الفردية والافراد. وذكرت، حسب تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي إكس، أمس، أن تقديم الطلب سيكون من خلال الموقع الإلكتروني للوزارة. ولفتت إلى ان ذلك يتضمن ثلاث شهادات ضريبية وهي: الإفراج عن محجوز ضمان ضريبة الدخل للسنة الحالية، والإفراج عن محجوز ضمان ضريبة الدخل للسنوات السابقة، وشهادة إقامة ضريبية. ودعت الوزارة كل الشركات الخاضعة للقوانين الضريبية المطبقة في دولة الكويت، ولم تكن مسجلة لدى الإدارة الضريبية أن تتقدم بطلب للتسجيل قبل طلب شهادة الإفراج عن محجوز ضمان ضريبة الدخل.

اسهم الخدمات تصعد بمؤشر بورصة مسقط

ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط في نهاية تعاملات امس، بنسبة 0,07%، عند مستوى 4711,96 نقطة، رابحاً 3,43 نقاط عن مستوياته في جلسة أول من أمس. ودعم أداء المؤشر ارتفاع قطاع الخدمات وحيداً، بنسبة 0,55%؛ مع صدارة سهم سيمبكورب صلالة بنسبة 4,81%، وارتفع العنقاء للطاقة بنسبة 1,75%. وعلى الجانب الآخر، تراجعت مؤشرات المالي والصناعة، وانخفض الاول بنسبة 0,25%؛ بضغط سهم عمان والإمارات للاستثمار القابضة المتراجع 2,7%، وتراجع سهم الدولية للاستثمارات بنسبة 2,63%. وتراجع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0,18%؛ مع تقدم سهم الوطنية للمنظفات على المتراجعين 7,69%.

عودة التجارة بين فلسطين والأردن عبر معبر الكرامة

رام الله ـ **العربي الجديد**

قال مدير عام الإدارة العامة للمعابر والحدود الفلسطينية نظمي مهنا، أمس الاثنين، إنه تمت إعادة فتح معبر الكرامة أمام حركة الشاحنات التجارية بشكل تدريجي. وأضاف مهنا في تصريح لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أن إعادة تشغيل الحركة التجارية على المعبر تتم بشكل تدريجي، لضمان تنسيق ونقل البضائع عبر المعبر، ضمن إجراءات معينة تسهم في استمرارية الحركة التجارية. ويأتي ذلك بعد إغلاق معبر الكرامة أمام الحركة التجارية منذ نحو أسبوعين. وفي 8 سبتمبر/أيلول الجاري، أعلنت إسرائيل مقتل ثلاثة من العاملين الإسرائيليين على الجانب التجاري من معبر «اللنبي» حسب تسمية الاحتلال الإسرائيلي (الكرامة وفق تسمية الجانب الأردني) والذي يتوسط المعبرين الحدوديين الأردني والفلسطيني. وقال الجيش الإسرائيلي، حينها، إن مواطناً أردنياً فتح النار على الإسرائيليين في الجانب التجاري من المعبر، قبل أن تقتله، وتسلم جثمانه للجانب الأردني في 17 سبتمبر/أيلول الجاري.

يُذكر أن الساحة التجارية لمعبر اللنبي، مخصصة للشاحنات المحملة بالضائع أو تلك التي أفرغت حمولتها، حيث يصطف السائقون لترتيب أوراق ومعاملات خروجهم من الأردن أو عودتهم للمملكة، مع موظفي المعابر الإسرائيلية.

وأدى إغلاق معبر الكرامة إلى تعطّل استيراد البضائع وتصديرها من الضفة الغربية المحتلة إلى الخارج. وقال مسؤول قطاع النقل التجاري في الضفة الغربية، عادل عمرو، في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد» إن حجم التبادل في الشاحنات التجارية يومياً بين الأردن وفلسطين لا يقل عن 400 شاحنة بين تصدير واستيراد، ويصل أحياناً إلى نحو 700 شاحنة». وبلغ حجم التبادل التجاري بين فلسطين والأردن نحو 432 مليون دولار خلال عام 2022، حسب بيانات وزارة الاقتصاد الوطني، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ووفق بيانات رسمية، انكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 35% على أساس سنوي، خلال الربع الأول من العام الجاري مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه على قطاع غزة، إذ انكمش اقتصاد قطاع غزة خلال الربع الأول 2024 بنسبة 86% على أساس سنوي، رافق ذلك تراجع في اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 25%.

أباطرة التكنولوجيا في خدمة إسرائيل

مصطفى عبد السلام

الكل في خدمة إسرائيل عبر تقديم الدعم اللامحدود تسليحاً ومالاً ومواقف سياسية وتواطؤاً وشراكة في جرائم الإبادة الجماعية، ومنذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 بات الجميع في خدمة دولة الاحتلال: حكومات غربية في مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا، اللوبي الصهيوني في العديد من الدول، وبما يمثله من ثقل مالي واستثماري وسياسي، منظمات دولية في مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وسائل الإعلام الغربية، المؤسسات المالية الدولية وبنوك الاستثمار والصناديق المالية، والعلامات التجارية الكبرى من مطاعم ومحال شهيرة، وشركات متعددة الجنسيات. أخيراً عمالقة شركات التقنية وتكنولوجيا المعلومات الذين باتوا يسيطرون على مفاصل الاقتصاد العالمي، في ظل أهمية الصناعة التي يستثمرون بها في الأسواق، وحجم المبيعات التي تفوق ميزانيات دول ذات اقتصادات كبرى، والأرباح التي يحققونها وتتجاوز تريليونات الدولارات سنوياً. أسماء الداعمين من شركات التقنية وتكنولوجيا المعلومات لإسرائيل كُثر، آبل وسيسكو وديل وغوغل وأمازون ومايكروسوفت وإنتل، والخدمات الكبيرة التي تقدمها تكشف عن تواطؤ تلك المؤسسات، ما بين تمويل مالي ومساعدات نقدية ضخمة، وضخ استثمارات بمليارات الدولارات في شرايين الاقتصاد الإسرائيلي، وتقديم خدمات تكنولوجية ودعم تقني ولوجستي وعسكري قوي لجيش الاحتلال يساعده في أعمال القتل، وتكريس نظام الفصل العنصري بحق الفلسطينيين. وأخيراً مساعدة جيش الاحتلال في استهداف المدنيين العزل وارتكاب مزيد من جرائم الإبادة. الأمثلة على الخدمات التي تقدمها عمالقة التكنولوجيا حول العالم لمساعدة إسرائيل في حربها في فلسطين ولبنان واليمن وسورية أكثر من أن تحصى، والتعاون العسكري والأمني بين الطرفين غير مسبوق. فقبل أيام شاهد العالم كله كيف أن شركات التكنولوجيا العالمية تورطت مباشرة في حادثة تفجير أجهزة اتصال لاسلكية (بيجر) في لبنان، والتي أودت بحياة 37 لبنانياً، وجرح ما يقرب من ثلاثة آلاف عنصر من حزب الله، وصنفت على أنها أكبر اختراق أمني في تاريخ الحزب.

على مدى عام باتت شركات التكنولوجيا شريكاً رئيسياً في الإبادة الجماعية التي تقودها دولة الاحتلال في غزة والضفة وجنوب لبنان، وبالتالي فإن الحد الأدنى المطلوب من شعوب المنطقة هو مقاطعة منتجاتها وحرمانها من مليارات الدولارات التي تخرج سنوياً من جيوب العرب نحو خزائنها، بشراء هواتف ذكية وأجهزة حاسوب شخصية وخوادم وأجهزة رقمية وبرامج أمن الشبكات وتقنية معلومات وخدمات سحابية وغيرها.

فلسطين

قطاع غزة سوق خردة للجوالات

تحول قطاع غزة إلى سوق خردة للجوالات القديمة بسبب تشديد الحصار الإسرائيلي ومنع دخول الأجهزة الجديدة وقطع الغيار إلى القطاع

غزة ـ **علاء الحلو**

خلق العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة للشهر الثاني عشر على التوالي أزمة حادة في أجهزة الجوالات (الهواتف النقالة)، والتي لم تدخل للقطاع منذ بدء الحرب، ما أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعارها، كذلك في أسعار قطع الغيار اللازمة لإصلاح المستعملة منها لعدم وجود البدائل الجديدة. ويرجع سبب الأزمة إلى الإغلاق الإسرائيلي للمعابر منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وتشديد ذلك الإغلاق بعد اجتياح جيش الاحتلال مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، والسيطرة على معبر رفح مطلع شهر مايو/ أيار الماضي، حيث مُنع دخول مختلف أصناف البضائع، بما فيها الأجهزة الكهربائية، وأجهزة الهواتف النقالة ومتعلقاتها من مستلزمات وقطع غيار. وينعكس منع دخول أجهزة الهواتف النقالة بمختلف أنواعها على حالة السوق الذي اعتاد على مواكبة الأجهزة الحديثة منذ اللحظة الأولى لإصدارها، حيث تسبب بتعطيل الدائرة الشرائية التي كان يتعامل بها أصحاب المحلات داخل أسواق الهواتف في قطاع غزة قبل الحرب والتي كانت تقوم على توفير الأجهزة الجديدة ومرتفعة الثمن للزبون المقتدر مادياً، والذي يشتري الهاتف الجديد ويبيع أو يبدل الجهاز القديم، وينتج جهازه القديم لزبون آخر يتمتع بقدرة شرائية أقل الأمر الذي كان يتيح أجهزة من مختلف الأنواع والأسعار.

تدوير الأجهزة القديمة

تعتمد العديد من المحلات التجارية الخاصة ببيع أجهزة الهواتف النقالة على الأجهزة القديمة في توفير قطع الغيار لصيانة الأجهزة المتعطلة، بعد أن كانت تعتمد على الشاشات الجديدة وقطع الغيار التي تُستورد، إلا أن المنع التام لدخولها منذ بداية العدوان تسبب بتضاعف أسعارها في الأشهر الأولى، إلى أن فقدت بشكل شبه تام نتيجة الطلب المتزايد جراء عدم وجود أجهزة جديدة يمكنها أن تحل مكان الأجهزة التالفة. ويقول الفلسطيني ادهم شريم، وهو من معسكر الشاطئ للاجئين غرب مدينة غزة، والذي نزح مع عائلته عدة مرات وصولاً إلى منطقة التحلية غربي مدينة دير البلح وسط القطاع، إنه يعتمد بشكل تام على نقاط الشحن العشوائية الخاصة بأسرته، إلّا أنّ عدم انتظام الكهرباء في مصادر الطاقة الخاصة بتلك النقاط بسبب الاستعمال المتواصل وزيادة الضغط والأحمال، تسبب عدة مرات بتلف أجهزته، كان آخرها حرق شاشة جهازه النقال.

ويوضح شريم لـ «العربي الجديد» أنه بحث عن شاشة لجهازه في مختلف المحلات الخاصة ببيع الجوالات إلّا أنه لم يجد بفعل الشح الكبير في قطع الغيار، إلى أن صادف شاشة من ذات الطراز، ولكن بجودة أقل، لكنه صدم بالسعر الذي وصل إلى 800 شيكل، على الرغم من أنه اشترى جهازه بالكامل قبل الحرب بسعر 200 شيكل.

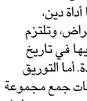

800

يقول الفلسطيني ادهم شريم، وهو من معسكر الشاطئ للاجئين غرب مدينة غزة، إنه صدم بسعر تصليح شاشة هاتفه الجوال الذي وصل إلى 800 شيكل، على الرغم من أنه اشترى جهازه بالكامل قبل الحرب بسعر 200 شيكل.

على الرغم من أنه اشترى جهازه بالكامل قبل الحرب بسعر 200 شيكل. (الدولار = 3,7 شيكلات تقريباً).

بلغت شريم إلى أنّه كان يحرص على إصلاح هاتفه حتى يتمكن من التواصل مع ذويه والاطمئنان عليهم وطمأنتهم على أسرته، إلّا أنّ الارتفاع الجنوني في الأسعار دفعه إلى الاعتماد على هاتف زوجته، والذي أصلح مدخل الشاحن الخاص به الشهر الماضي بعد عناء طويل بمبلغ 60 شيكلاً، فيما كان ثمنه 20 شيكلاً قبل الحرب.

شح قطع الغيار

دفع الشح الكبير في قطع الغيار الخاصة بالهواتف النقالة الفلسطينية شوق البازيجي إلى التوقف عن استخدام هاتفها الذي تعرض لحرق في اللوحة نتيجة عدم انتظام الكهرباء، فيما لم تتمكن من توفير هاتف نقال جديد، لعدم توافر الأجهزة الجديدة أو حتى المستخدمة، باستثناء بعض الأصناف المستخدمة والتي تباع بأسعار تصل إلى عشرة أضعاف سعرها الطبيعي. وتلفت البازيجي لـ «العربي الجديد» إلى تزامن أزمة الهواتف النقالة والارتفاع الخيالي في أسعار قطع الغيار الشحيحة بفعل عدم السماح بدخولها من جانب الاحتلال الإسرائيلي على الرغم من الحاجة الماسة إليها، مع مختلف الأزمات المعيشية والإنسانية التي تسبب فيها العدوان الإسرائيلي المتواصل منذ نحو عام، والنقص الحاد في المتطلبات الحياتية اليومية وفي مقدمتها الماء والكهرباء والمساعدات الإنسانية والأدوية والمستهلكات الطبية.

ولا تقتصر أزمة الهواتف النقالة على منع دخولها أو دخول قطع الغيار الخاصة بها فقط، بل تجاوزت ذلك لتصل إلى مختلف المتعلقات الخاصة بها، مثل أجهزة «الباور بانك» المخصصة للشحن البديل، والشواحن والوصلات التي تضاعفت أسعارها إلى أكثر من عشرة أضعاف، بسبب كثرة الأعطال نتيجة عدم انتظام كهرباء الطاقة الشمسية ورداءة كفاءتها بسبب ضغط العمل الهائل في حين لا تتوفر البدائل، كذلك مختلف أصناف الإكسسوارات الخاصة بالأجهزة، كقطع الحماية والأغطية التجميلية، أو الشاشات اللاصقة، أو سماعات الأذن السلكية واللاسلكية، والتي ارتفعت أسعارها كذلك إلى نحو 15 ضعفاً.

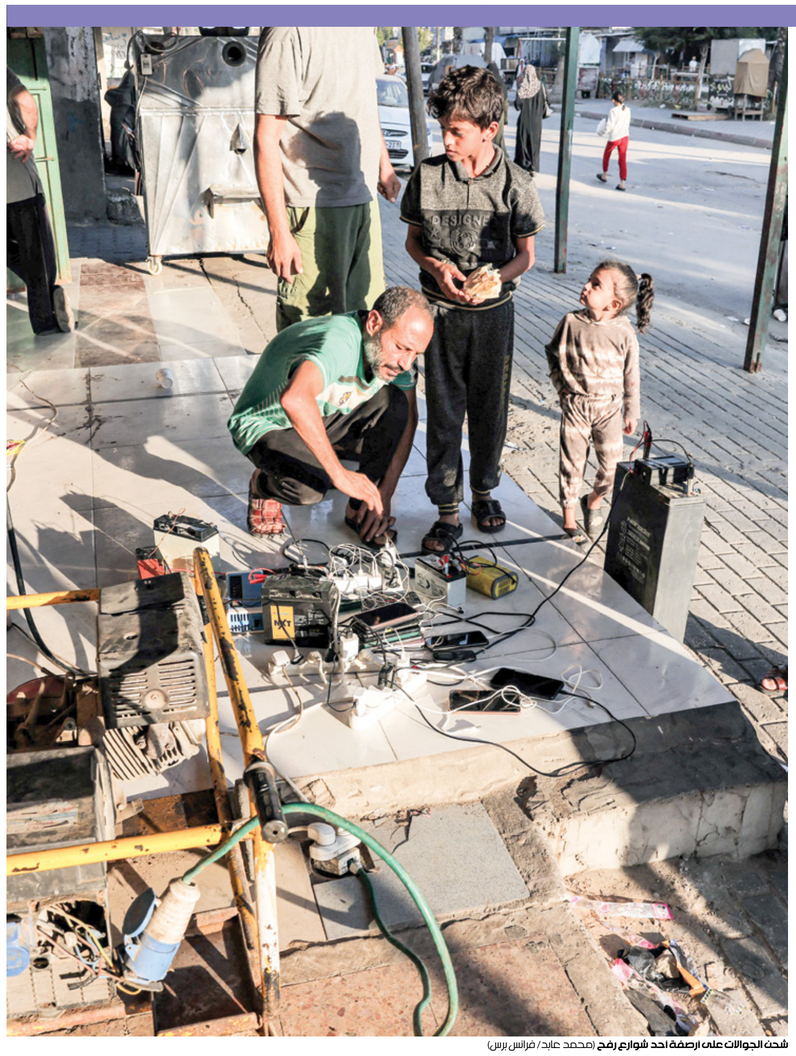

شحن الجوالات على أرصفة أحد شوارع رفح (محمد عابد/ فرانس برس)

سورية

عصابات تجارة الكهرباء

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

«التقنين لن يتحسن حالياً وهذه هي الإمكانات المتاحة»، هذا آخر تصريح خرج من وزارة الكهرباء في دمشق، ما بدد آمال السوريين بتغيّر الوضع خلال الشتاء، وعمّق توجههم إلى حل كهرباء «الأمبيرات» التي تباع على الطرقات، ولو بكمية محدودة تناسب دخلهم، علها تنير عتمة المنازل وتشغّل التلفاز، لينصرفوا إلى همومهم المعاشية والخدمية المتردية. مصدر في وزارة الكهرباء، رفض ذكر اسمه، قال أخيراً إن توريدات حوامل الطاقة لم تتغير، ولا تزال عند 6,5 ملايين متر مكعب من الغاز ونحو خمسة آلاف طن من مادة الفيول، وعليه لا تغير في حجم التوليد لأنه مقترن بحوامل الطاقة. حاول المصدر الكهربائي التبرير، وفق ما نشرت صحيفة «الوطن» المقربة من النظام، قائلاً إن حاجة المحطات خلال الفترة الحالية لحدود ثمانية آلاف طن فيول، في حين المتاح من حوامل الطاقة حالياً يسمح بتوليد ما بين 2000 و 2001 ميغاواط.

يصف المتخصص بقطاع الكهرباء عبد الجليل السعيد وضع الكهرباء، إنتاجاً وتوزيعاً، بالأسوأ منذ عقود، بعدما تراجع إنتاج الكهرباء إلى ما قبل عام 1990، حيث بلغ العام الماضي 12,900 مليار كيلوواط ساعي، متراجعاً عن إنتاج عام 2022 بنحو 29% والبالغ 18300 مليار كيلوواط ساعي، وهذا التراجع قياساً مع عام 2011، مطلع الثورة، بنحو 75%، أي عدنا أكثر من 30 عاماً للوراء على صعيد الإنتاج، وربما التوزيع أسوأ من عام 1990، فالتيار لا يعمل أكثر من أربع ساعات يومياً لمعظم المنازل السورية، والحال أكثر سوءاً على المنشآت التي تشتري كهرباء ذهبية بأسعار مضاعفة. ويفصّل السعيد، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، أن سورية وصلت للاكتفاء الذاتي منذ عام 1990، بل وبعد ذلك بدأت تصدر لبعض دول الجوار، والتوسع العمراني والصناعي واكبه توسع كبير وزيادة بمحطات التوليد ليصل الإنتاج عام 2011 إلى نحو 50 مليار كيلوواط ساعي، قبل أن تبدأ خسائر الوزارة وتعطيل المحطات وتراجع إنتاج النفط واستيراد الفيول، لتبدأ سلسلة التراجع بالإنتاج منذ عام 2012 ليبلغ أقصاه عام 2016 حينما تراجع إلى 17,600 ملياروات ساعي، ويستقر أو يتزايد قليلاً، لتعود الأزمة الخانقة منذ عام 2019 وصولاً للعام الماضي إلى 12,900 مليار كيلوواط ساعي من إنتاج مؤسسة توليد الكهرباء، والباقي من محطات بوزارة النفط ووزارة الموارد المائية.

من جهته، يتساءل الموظف بالقطاع الحكومي من حي دمر بدمشق محمد جلول عن وعود وزارة الكهرباء وإعلانها خطة على مدى ثلاث سنوات تنتهي عام 2023، تنجز خلالها الصيانة وإصلاح المحطات وتزيد الإنتاج والتوزيع وتشهد سورية تحسناً كبيراً، خاصة بعد إدخال مجموعتين من محطة توليد حلب الحرارية، وإنشاء محطات جديدة وتوسع محطة «الدير علي»، جنوب دمشق، وبناء محطة «الرستين» في اللاذقية. ولكن، يضيف جلول في اتصال مع «العربي الجديد»، يبدو أن وضع التقنين راق للحكومة، بل وتزداد ساعات القطع وتنتشر محطات التوليد بالشوارع وعلى مفارق الطرق، حتى وسط العاصمة دمشق، لتبيع «الأمبيرات» للبيوت. وعن ساعات التقنين، يفيد الموظف الحكومي بأن المتوقع أن يزيد التقنين خلال فصل الشتاء، لكنه الآن يطاول جميع أحياء دمشق، وإن بتفاوت، ففي الأحياء الراقية (مزة، ميسات)، أربع ساعات قطع مقابل ساعتي وصل، الأقل رقياً مثل حي «برزة» خمس ساعات قطع مقابل ساعة وصل، ومثلها أحياء صحنايا وجرامانا ودمر. سألنا الموظف السوري جلول عن هوية المستثمرين بقطاع توليد الكهرباء «الأمبيرات»، فقال «ليسوا من علية القوم» بل مقاولين ورجال أعمال «صغار» يتقدمون للحصول على رخصة من المجلس المحلي (بلدية أو محافظة)، ويشترون مولدات «حديثة» معتدلة باستهلاكها وصوتها، ويكون السعر بالتوافق وبناء على سعر المازوت وزيادة الطلب، فقد «رفعوا قبل يومين اشتراك المدينة الجامعية للغرفة الواحدة من ثمانية آلاف إلى 20 ألف ليرة».

غرفة مضاءة بشمعة أثناء انقطاع الكهرباء بمناطق خاضعة للنظام (هديل امير/الأناضول)

تقارير عربية

مال وناس

مصر تودع عصر مجانية التعليم

القاهرة ـ **عادل صبري**

وسط مشاهد متناقضة، بدأ 25 مليون تلميذ وأكثر من مليوني طالب جامعي عاماً دراسياً جديداً في مصر. تتوجه الأغلبية نحو مدارس حكومية تغادر المجانية، المكفولة وفقاً للدستور، والتي تعاني منذ سنوات ندرة الإمكانات وشح المدرسين، وتكدساً مزمناً للطلاب داخل الفصول، أدى إلى تشغيل العديد منها ثلاث فترات على مدار اليوم. تتعرض أعداد المدارس الحكومية للتراجع، مع رغبة الحكومة بالتوسع في خصخصة التعليم، حيث لجأت إلى إسناد مدارس النيل للغات إلى شركة خاصة، وعرضت مئات المدارس أمام المستثمرين لتوسيعها وإداراتها لفترة زمنية تصل إلى 30 عاماً، وفرضت أسعاراً جبرية على المدارس التي تساهم في تمويلها دول ومؤسسات أجنبية، بالتوازي مع زيادة عدد الجامعات الأهلية والبرامج الخاصة، في إطار تخلص الحكومة من أعباء التعليم. تزامناً مع صرخات المواطنين من زيادة تكلفة التعليم، في المدارس والجامعات الحكومية والخاصة، وارتفاع أسعار الملابس والأدوات الدراسية بمعدلات هائلة، والمواصلات وكافة السلع، تعد الحكومة بسياسات جديدة تستهدف استعادة المدارس دورها في صناعة أجيال قادرة على مواجهة المستقبل واحتياجات سوق العمل، وفقاً لتصريحات صحافية لوزير التربية والتعليم محمد عبد اللطيف، توصلت وزارة التموين إلى اتفاق مع الغرف التجارية على تنظيم خمسة معارض رئيسية و50 معرضاً فرعياً، لبيع الأدوات والملابس المدرسية بأسعار مخفضة، خلال شهر سبتمبر/ أيلول الحالي، تركزت داخل العاصمة والمدن الكبرى، لم يصل صداها إلى المناطق الشعبية والنائية، التي تضم النسبة الأعلى من عدد طلاب المدارس الحكومية.

ترفع وزارة التربية والتعليم شعار «الانضباط» بالمدارس، مستهدفة عودة جاذبيتها ودورها في تربية للطلاب، مع بداية الأسبوع الأول للعام الدراسي، وربط الشعار بدفع الطلاب إلى المدارس مع زيادة الدرجات المقررة على الحضور،

تنظيم عشرات المعارض لبيع الأدوات والملابس المدرسية

وإعادة الأنشطة المدرسية مع خفض الكثافة داخل الفصول وتخفيف المناهج الدراسية، ومحاربة الدروس الخصوصية، فإذا بها تقرر إعادة مجموعات التقوية داخل المدارس بأسعار مرتفعة لا تتناسب مع تلك السائدة للدروس الخصوصية بالمناطق الشعبية والمحافظات. فرضت الوزارة 100 جنيه عن الحصة الواحدة في درس التقوية، بينما يبلغ متوسط سعر المادة بمعدل 12 حصة شهرياً لدى المدرسين الخصوصيين بالأرياف، ما بين 120 إلى 150 جنيهاً (الدولار = 48,5 جنيهاً). استبقت الوزارة العام الدراسي بشن حملات مكثفة على مراكز الدروس الخصوصية، والهجوم على مقار المدرسين المعروفين بتنظيمهم حلقات تعليمية خاصة داخل منازلهم، فإذ بالحملات الأمنية تدفع إلى إقبال أولياء الأمور على الإستعانة بمعلمي الدروس الخصوصية داخل منازل الطلاب، وتخفيض عدد المجموعات، بما يزيد من تكلفة الحصة والأعباء الملقاة على عاتق الأسر. ارتفع سعر حصة الدرس الخصوصي بالمدن إلى 350 جنيهاً (تصل إلى 500 جنيه بمدارس اللغات الخاصة)، بينما مدرسو مناهج المدارس الدولية يعتمدون أسعاراً خاصة بكل مادة تشمل المنهج الدراسي، تتراوح ما بين 10 آلاف و20 ألف جنيه للمادة. تتراجع مخصصات التعليم منذ عام 2015، من الموازنة العامة للدولة، وتزيد نسبتها إذا قيست بمعدل التدهور بقيمة الجنيه الذي انخفضت قيمته بنسبة 300% من 15,5 جنيهاً إلى 49 جنيهاً حالياً. تشير بيانات حكومية إلى انخفاض مخصصات التعليم بالموازنة من 3,6% بالعام الدراسي 2015-2026، إلى 1,9% بموازنة 2023-2024.

تسبب التراجع في وجود عجز بعدد الفصول الدراسية بنحو 250 ألف فصل، وعدم قدرة الدولة على تعيين 450 ألف مدرس تحتاجهم وزارة التربية والتعليم، وتوقف بناء جامعات حكومية جديدة، لصالح بناء جامعات أهلية بمصروفات كلفت الموازنة العامة 39 مليار دولار حتى عام 2022، وفقاً لبيانات رسمية. وفرضت الحكومة رسوماً على المدارس التي تبنيها اليابان لخدمة عامة المصريين مجاناً، تصل إلى 20 ألف جنيه، كما رفعت أسعار المدارس التجريبية وأحالت بعضها إلى مدارس دولية، رغم تخلصها من مدارس النيل الدولية التي أنشأت بدعم دولي بالإسناد المباشر، إلى شركة خاصة ضاعفت قيمة الرسوم السنوية، ثلاث مرات، قبيل العام الدراسي بأيام.

تؤكد دراسة اقتصادية لمركز حلول للسياسات البديلة بالجامعة الأميركية أن تراجع مخصصات التعليم أدى إلى تخفيض الأماكن المجانية المتاحة أمام خريجي المدارس الثانوية الحكومية في الجامعات، لأقل إلى ارتفاع نسبة طلاب المدارس الحكومية 25,5% خلال السنوات العشر الماضية، بينما يمثلون 81% فقط من خريجي الجامعات، حيث توجه المقاعد المخصصة لهم إلى الطلاب القادرين على دفع تكلفة الدراسة بمصروفات عالية داخل الكليات الحكومية.

تظهر الدراسة حرص الجامعات الحكومية على التوسع في إنشاء برامج دراسية بمصروفات مرتفعة العائد، بعضها يدفع بالدولار، وتدريس مناهج متقدمة غير موجودة بالأقسام المجانية، لتوفير موارد ذاتية للإنفاق على أنشطتها، مؤكدة أن هذه السياسات تراجع الحكومة عن مسؤولياتها في توفير فرص التعليم المجاني للجميع.

ولقد انتشرت ظاهرة «السبلايز» وهي إمدادات من الأدوات المدرسية الخاصة بالأنشطة والنظافة، تفرضها مدارس حكومية وخاصة على أولياء الأمور. تشترط المدارس تسليم تلك الإمدادات قبل بداية العام الدراسي بأسبوعين. انضمت كثير من المدارس الحكومية العامة إلى تلك الظاهرة، حيث تفرض على كل طالب التبرع بأدوات مدرسية، تبدأ من شراء مقاعد وأجهزة كمبيوتر وطباشير وأقلام للكتابة على السبورة، وتصل إلى شراء «كروت» اتصالات لشحن باقات الإنترنت.

طلاب في مدرسة خاصة بالقاهرة (خالد دسوقي/فرانس برس)

الأردن يشجع الطاقة المتجددة

منحت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن في الأردن 500 موافقة لأنظمة طاقة متجددة، بحسب الآليات الجديدة الواردة في نظام ربط منشآت مصادر الطاقة المتجددة بالنظام الكهربائي.

وقال رئيس مجلس مفوضي الهيئة، زياد السعايدة، إنها منحت موافقات لمشاريع الطاقة المتجددة لمشتركين في القطاع المنزلي والقطاعات الأخرى، بعد أن تمت دراسة الطلبات المقدمة لتركيب وربط هذه الأنظمة من قبل اللجنة المشكلة من وزارة الطاقة والثروة المعدنية، وهيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن، وشركة الكهرباء الوطنية، وشركات توزيع الكهرباء الثلاث. وأوضح في بيان، أمس الاثنين، أن اللجنة باشرت منذ مطلع الشهر الحالي دراسة طلبات الطاقة المتجددة المقدّمة بمختلف مناطق المملكة بعد مراجعتها وتحليلها والتأكد من استيفائها المتطلبات اللازمة.

تقرير

مكاتب للصندوق السيادي السعودي

مسقط ـ **كريم رمضان**

«لم أشهد مثل هذا الإقبال سابقاً»... هكذا عبر محمد السعدي، الموظف بشركة استيراد سيارات في الرياض، في حديث لـ«العربي الجديد»، عن دهشته من تزاحم العملاء على شراء أحدث موديلات السيارات الصينية، مشيراً إلى «تحول ملحوظ في تفضيلات المستهلكين السعوديين».

ويعكس هذا المشهد واقعاً جديداً كشفت عنه الأرقام الرسمية، حيث بلغت قيمة واردات السعودية من السيارات والمنتجات ذات الصلة من الصين 4,12 مليارات دولار خلال عام 2023، وفقاً لما أعلنه السفير الصيني في الرياض، تشانغ هوا، في 17 سبتمبر/ أيلول الجاري. وإزاء ذلك، تتبنى السعودية استراتيجية أوسع لتنويع الاستثمارات وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصين، إذ يعتزم صندوق الاستثمارات العامة (السيادي)، فتح مكاتب له في ثلاث مدن صينية كبرى، تزامناً مع تأسيس ثماني شركات صينية للسيارات فروعاً لها في المملكة، حسب السفير الصيني. ويأتي هذا التوجه في سياق العلاقات الاقتصادية المتنامية بين السعودية والصين، والتي تشمل تبادلاً تجارياً ضخماً يصل إلى نحو 110 مليارات دولار، وفقاً لما أوردته صحيفة الاقتصادية السعودية في 17 سبتمبر الجاري. وفي مطلع الشهر، بدأ وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي بندر الخريف جولة اقتصادية في شرق آسيا شملت الصين، حيث التقى مسؤولي الشركات العالمية الرائدة في قطاعات متنوعة، بما فيها صناعة السيارات والأتمتة والحلول التكنولوجية، وهو ما يؤكد عمق التعاون الاستراتيجي بين البلدين. يشير الخبير في الاقتصاد الدولي رائد المصري، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، في هذا الصدد، إلى التوقعات الإيجابية لنمو الاقتصاد الصيني، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً بنسبة 5% هذا العام، مؤكداً أن الاتجاه العام للتنمية الاقتصادية في الصين يتسم بالجودة العالية والثبات على المدين المتوسط والطويل. ويضيف المصري أن الصين تحتل مكانة اقتصادية بارزة باعتبارها أكبر دولة في العالم من حيث تجارة السلع، ولكونها الشريك التجاري الرئيسي لحوالي 140 دولة حول العالم، كما يتمتع اقتصادها بما سماها «مزايا اقتصاد السوق الاشتراكية»، التي تجمع بين العرض والطلب بكفاءة عالية على عدة مستويات، ومن هذا المنطلق تسعى السعودية إلى تنويع استثماراتها في الصين، إذ وقعت 50 مذكرة تفاهم، تضمنت إنشاء ثلاثة مكاتب لصندوقها السيادي في مدن كبرى. ويلفت المصري إلى أن حجم استيراد السيارات من الصين إلى السعودية تجاوز أربعة مليارات دولار، مع زيادة ملحوظة في انتشار السيارات الكهربائية والصينية في الأسواق السعودية، مشيراً إلى وجود مناقشات جادة حول إقامة صناعات محلية داخل المملكة بالتعاون مع الشركات الصينية. ويرى المصري أن هذا التعاون الاقتصادي مع الصين يعزز استقرار التجارة الدولية بين البلدين، ويؤكد أن توجه السعودية نحو الصين يهدف إلى ضمان استقرار أكبر في الاقتصاد، خصوصاً بعد الأزمات المالية العالمية واضطراب سلاسل التوريد، إذ تسعى السعودية لأن تكون تجارتها واستثماراتها آمنة، وترى في الصين شريكاً موثوقاً على أكثر من مستوى. كما أن قرب المسافة بين السعودية والصين يلعب دوراً مهماً في تعزيز هذا التعاون، خصوصاً في ظل التهديدات التي تواجه سلاسل التوريد العالمية، ما دفع السعودية لإنشاء مكاتب اقتصادية كبرى وتوجيه صناديقها للاستثمار في الصين، مستندة إلى الثقة الكبيرة في قوة الاقتصاد الصيني، حسب المصري. وفي السياق، يؤكد الخبير الاقتصادي محمد الناير، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن فتح الصندوق السيادي السعودي مكاتب في ثلاث مدن صينية دفعة واحدة بعد خطوة متطورة تعزّز العلاقات التجارية بين الرياض وبكين، لافتاً إلى أن هذه العلاقات شهدت تزايداً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، بخاصة بعد انضمام السعودية إلى مجموعة بريكس، ما يفتح المجال لتعاون اقتصادي أكبر بين البلدين. ويدعم تعاون كهذا سعي السعودية، باعتبارها واحدة من أكبر الدول المنتجة للنفط، إلى تطوير علاقاتها مع الصين، والتي تعد أحد أكبر المستهلكين لهذه السلعة، وسط تصاعد الحديث حول فك ارتباط النفط بالدولار، حسب الناير. ويركز الصندوق السيادي السعودي، من خلال وجوده في الصين وتوقيعه اتفاقيات تصل قيمتها إلى 50 مليار دولار، على جاذبية الصين الصناعية، بشكل خاص، بما في ذلك البنوك المتخصصة في الزراعة والصناعة والقطاعات الأخرى، حسبما يرى الناير. ويلفت إلى أنّ انضمام السعودية إلى بريكس يمثل خطوة حاسمة، ويؤكد أهمية التعاون الاقتصادي داخل هذه المجموعة التي تمثل أحد أهم التكتلات الاقتصادية العالمية في المستقبل القريب، معتبراً أنّ هذه الخطوة ستفيد العديد من القطاعات في البلدين، بخاصة أنّ الصين تتمتع بتكنولوجيا متقدمة في العديد من المجالات، ولديها مشاريع مشتركة مع المملكة.

أخبار العرب

قطر: إطلاق سند أخضر بالفرنك السويسري

أصدر البنك التجاري القطري أوّل سند أخضر مقوّم بالفرنك السويسري؛ وذلك ضمن إطار التمويل المستدام الذي أطلقه البنك في عام 2023. وبلغت شروط التسعير الأولية فارق 130 نقطة أساس، لكن نظراً للطلب المتزايد، جرى تقليص الفارق بمقدار 10 نقاط أساس ليصبح الفارق النهائي 120 نقطة أساس، مع زيادة الحجم النهائي إلى 225 مليون فرنك سويسري من مجموعة من المستثمرين المؤسسيين؛ وفق بيان لبورصة قطر، أمس الاثنين. ويُعد هذا السند أكبر سند أخضر مُقوّم بالفرنك السويسري يجري إطلاقه في قطر، ومنها منذ عام 2013، وهو أيضاً الأكبر من نوعه في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا منذ عام 2021.

ويُتوقّع البنك التجاري توزيع العوائد إلى فئات عدّة، مثل الإدارة المستدامة للمياه، ومياه الصرف الصحي، والمباني الخضراء، والنقل النظيف؛ وهو ما يُتوقّع أن يساهم في تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، واستراتيجية قطر الوطنية للبيئة، والتغيّر المناخي.

الكويت: سندات بادنى عائد منذ يناير

أعلن بنك الكويت المركزي، أمس الاثنين، تخصيص آخر إصدار لسندات وتورّق بقيمة 240 مليون دينار. وأشار «المركزي»، في بيان، إلى أن أجل الإصدار بلغ 3 أشهر، بمعدل عائد 4,125% هو الأدنى منذ يناير/ كانون الثاني 2023. يتوافق أجل وقيمة الإصدار مع آخر طرح لـ«المركزي» في الأسبوع السابق، ولكن انخفض العائد إذ كان يبلغ 4,375%.

ويأتي انخفاض عائد الإصدار الحالي بنحو 25 نقطة أساس، بمستوى الخفض ذاته، الذي أقره «المركزي» الأسبوعي الماضي على سعر الخصم، عقب تحرك مجلس الاحتياط الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة بنحو 50 نقطة أساس.

وتُعرف السندات على أنها أداة دين، تصدرها الحكومات للاقتراض، وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع نسبة فائدة. أما التوريق فهو عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها، أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

أخبار العالم

زيادة إنتاج مقاطعة شانشي الصينية من الفحم

قالت مديرية الإحصاء في مقاطعة شانشي الصينية الغنية بالفحم إن إنتاج الفحم الخام في المقاطعة تجاوز 813 مليون طن خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2024. وأضافت المديرية أن ناتج الفحم الكبيرة في قوة الاقتصاد الصيني، حسب المصري. وفي السياق، يؤكد الخبير الاقتصادي محمد الناير، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن فتح الصندوق السيادي السعودي مكاتب في ثلاث مدن صينية دفعة واحدة بعد خطوة متطورة تعزّز العلاقات التجارية بين الرياض وبكين، لافتاً إلى أن هذه العلاقات شهدت تزايداً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، بخاصة بعد انضمام السعودية إلى مجموعة بريكس، ما يفتح المجال لتعاون اقتصادي أكبر بين البلدين. ويدعم تعاون كهذا سعي السعودية، باعتبارها واحدة من أكبر الدول المنتجة للنفط، إلى تطوير علاقاتها مع الصين، والتي تعد أحد أكبر المستهلكين لهذه السلعة، وسط تصاعد الحديث حول فك ارتباط النفط بالدولار، حسب الناير. ويركز الصندوق السيادي السعودي، من خلال وجوده في الصين وتوقيعه اتفاقيات تصل قيمتها إلى 50 مليار دولار، على جاذبية الصين الصناعية، بشكل خاص، بما في ذلك البنوك المتخصصة في الزراعة والصناعة والقطاعات الأخرى، حسبما يرى الناير. ويلفت إلى أنّ انضمام السعودية إلى بريكس يمثل خطوة حاسمة، ويؤكد أهمية التعاون الاقتصادي داخل هذه المجموعة التي تمثل أحد أهم التكتلات الاقتصادية العالمية في المستقبل القريب، معتبراً أنّ هذه الخطوة ستفيد العديد من القطاعات في البلدين، بخاصة أنّ الصين تتمتع بتكنولوجيا متقدمة في العديد من المجالات، ولديها مشاريع مشتركة مع المملكة.

انخفاض صادرات كوريا الجنوبية 1,1%

أظهرت بياناتٌ، أمس الاثنين، أن صادرات كوريا الجنوبية انخفضت بمقدار 1,1% على أساس سنوي خلال أول 20 يوماً من سبتمبر/ أيلول الحالي، على الرغم من المبيعات القوية لأشباه الموصلات من جراء قلة عدد أيام العمل وضعف الطلب على السيارات. ووصلت قيمة صادرات البلاد إلى 35,58 مليار دولار في الفترة من 1 إلى 20 سبتمبر، بانخفاض قدره 1,1% عن 35,97 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي. ولكن ارتفعت قيمة الصادرات اليومية بمقدار 18% على أساس سنوي إلى 2,74 مليار دولار. وبلغ عدد أيام العمل 13 يوماً خلال الفترة المذكورة بالمقارنة مع 15,5 يوماً في العام الماضي. وتراجعت قيمة الواردات بنسبة 4,5% على أساس سنوي إلى 34,8 مليار دولار، مما أدى إلى فائض تجاري قدره 800 مليون دولار.

مال وسياسة

فاتورة باهظة حتماً يدفعها الاقتصاد الإسرائيلي، بسبب الحرب المتأججة ضد حزب الله اللبناني، الذي يبدو أنه يركز ضرباته هذه المرة على مرافق اقتصادية حيوية لإسرائيل، في إطار ما وصفه بـ«معركة الحساب المفتوح»

فاتورة صواريخ حزب الله

اقتصاد إسرائيل يدفع ثمن «الحساب المفتوح»... الشمال بلا حصاد وشلل في الإنتاج

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يبدو أن هدف حكومة الاحتلال الإسرائيلي إعادة المستوطنين إلى شمال فلسطين المحتلة قرب الحدود مع لبنان، قد لا يتحقق في ظل ضربات حزب الله رداً على العدوان الإسرائيلي، بل وقد يزيد القتال المتأجج، رقعة الأراضي الخربة في الشمال، بفعل الهروب الجماعي للمستوطنين، وتوقف الأنشطة الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة وسياحة، ما يزيد من أزمات الاقتصاد، وإصابة موازنة الاحتلال بمزيد من العجز. تبدو ضربات حزب الله الصاروخية هذه المرة أكثر تركيزاً على مناطق حيوية اقتصادياً بالنسبة لإسرائيل، لا سيما حيفا وعكا، حيث تتركز الكثير من الأنشطة الإنتاجية والخدمية الحيوية، ما يصيب الاقتصاد في العمق ليدفع فاتورة باهظة، بسبب «معركة الحساب المفتوح»، وفق وصف نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله، يوم الأحد الماضي، خلال مراسم تشييع قائد قوة الرضوان، إبراهيم عقيل الذي اغتاله الاحتلال مع آخرين في غارة على الضاحية الجنوبية لبيروت قبل أيام.

يؤكد منتجون في مختلف الأنشطة ومزارعون إسرائيليون، توقف الأعمال تماماً في مناطق واسعة من الشمال منذ تصاعد الضربات بين حزب الله وإسرائيل في الأيام الأخيرة، بينما تعد هذه الفترة بالنسبة لهم بالغة الأهمية حيث كانوا يراهنون عليها لزيادة المبيعات في موسم العطلات والأعياد. وينعكس الوضع المتأجج كذلك على ديون إسرائيل حيث ارتفعت، أمس الاثنين، تكلفة التأمين على الديون السيادية الإسرائيلية ضد التخلف عن السداد إلى أعلى مستوياتها، مع عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

أصاب الشلل المصانع والشركات من عكا و«وادي يزرعيل» وحيفا، وسط قصف حزب الله. وفي اليومين الأخيرين، ومع تصاعد القتال، أُضطر أكثر من 500 ألف من سكان الشمال إلى البقاء في مناطق محمية، بعضهم في مناطق لم تشهد أي إنذار منذ بداية الحرب، مثل حيفا، وفق تقرير لصحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، أمس الاثنين. وأشار التقرير إلى أن أنشطة مثل مصانع النبيذ والعسل ومزارع الفواكه والأسماك، تواجه تحديات صعبة، بينما لا تقدم الحكومة الإسرائيلية المساعدة لها، وفق شمعون بيتون، صاحب شركة «King» Cookies في عكا لإنتاج وتسويق منتجات المخابز، الذي قال: «بعد موسم العطلات دائما هو الوقت الأكثر ازدحاماً بالنسبة لنا، ولكن لسوء الحظ يتوقف كل شيء». أوضح شمعون: «تأثرنا بشكل قوي منذ العام الماضي لأن 40% من عملائنا في المنطقة الشمالية لا يستطيعون الحضور أبدا لأنهم نزحوا أو لأنهم خائفون من مغادرة المنزل. والآن فجأة وصل السيد نصر الله ويقصف عكا، وهذا يزيد من الصعوبة... في كل مرة نبدأ فيها بالتعافي قليلاً من أثار العام الماضي، ينطلق إنذار جديد ويوقف كل شيء»، وأضاف: «أعمل في هذا المجال منذ 18 عاماً، وواجهت العديد من الأزمات، ومنها جائحة كورونا (2020)، لكن ليس بصعوبة هذه الحرب... خلال الجائحة دعمتنا الدولة مالياً، بينما لم تفعل هذه المرة، بخاصة أننا في منطقة لم تُخل، لذلك لا أحد يهتم بنا... هذه حرب صعبة للغاية وليست سهلة على الإطلاق».

بعد القصف على عكا، اختار شمعون عدم استئناف العمل، موضحاً أنه أبلغ الموظفين بعدم الحضور لحين التحقق مما يجري. وقال: «صحيح أننا قبل العطلة وهو أمر مرهق، لكن ليس هناك الكثير من الخيارات... المدينة فارغة، والشركات الأخرى جرى إغلاقها أيضاً ما يشعرني بالألم».

خسارة اقتصادية فادحة

بالإضافة إلى الشلل الذي يصيب الأعمال التجارية، يصف أيضاً المؤرخ فلور، الرئيس التنفيذي لشركة «ميلوفري»، وهي شركة تطوير مزارع تتخذ من حيفا مقراً لها، صعوبة العمل في الأنشطة الزراعية، موضحاً: «كنا نشعر باهتزاز الأرض ونحن في الملاجئ». وأضاف فلور الذي خدم ضمن جنود الاحتياط العام الماضي أن «الكثيرين لا يزالون يتحصنون بالملاجئ»... فقط ربع العمال جاءوا إلى العمل، لذلك لم نتمكن من بدء التعبئة بأكملها، وهو ما ألحق ضرراً كبيراً بكفاءتنا، وهو أمر مخيف حقاً».

وقال: «الأمر صعب للغاية، فقد جرى إلغاء قطف الفاكهة، لأن الصواريخ بدأت تتساقط في منتصف القطف، وهذا يضعنا في تحدٍّ أمام منافسينا الذين يواصلون العمل بشكل مستمر، كما أنه يؤثر بالمعروض، بينما لدينا التزامات تجاه سلاسل التسويق وقاعدة العملاء». هذه خسارة اقتصادية فادحة». وأضاف: «منذ السابع من أكتوبر ونحن نتعامل مع الإنذارات في المنطقة الشمالية، من الصعب استقدام العمال ومقاولي العمل إلى المنطقة، العمال يغادروننا بسبب الوضع الأمني المتوتر، كما أن هناك صواريخ تتساقط في المناطق الزراعية، مما يؤخر الحصاد، ويؤخر توريد المواد الخام... الأمر الآخر هو أن العديد من عمالنا، بمن فيهم أنا، يجري تجنيدهم في الاحتياط، ويقاتلون على جبهات الجنوب والشمال، مما يزيد من صعوبة إدارة الأعمال».

وعلى الرغم من أن حزب الله اللبناني قد لا يبدو في أفضل حالاته، بسبب الأضرار التي لحقت به، بسبب تفجير إسرائيل أجهزة النداء الآلي المحمولة «البيجر» التي تسببت في مقتل 37 شخصاً، وإصابة نحو ثلاثة آلاف آخرين، والغارة التي استهدفت قياديين عسكريين بارزين قبل أيام، على رأسهم قائد قوة الرضوان إبراهيم عقيل، فإن ضربات الحزب تستهدف مناطق وقطاعات مؤلمة لإسرائيل اقتصادياً، بخلاف المواقع العسكرية. وخلال تشييع القياديين إبراهيم عقيل ومحمود حمد، يوم الأحد الماضي، أعلن نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله، أن الحزب دخل مرحلة جديدة عنوانها «معركة الحساب المفتوح»، قائلاً إن إسرائيل «ستدوم رعباً» جراء الخطط التي يحضّرها الحزب. وفي الأثناء، أعلن الحزب أنه استهدف مجمعات صناعية إسرائيلية شمالي حيفا، بما فيها شركة «رافائيل»، وهي واحدة من أكبر ثلاث شركات لصناعة الأسلحة في إسرائيل، ويعمل بها 10 آلاف موظف وعدد كبير من المقاولين من الباطن ومقدمي الخدمات. ومنذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، دخلت مصانع رافائيل في جدول عمل 24 ساعة طوال أيام الأسبوع، لسد النقص في الأسلحة لدى جيش الاحتلال.

> صواريخ حزب الله تطاول مواقع إنتاج حيوية في حيفا وعكا

شكوك في عودة المستوطنين إلى الشمال

ويشكك محللون في نجاح خطة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في إعادة المستوطنين إلى مناطق الشمال التي نزحوا عنها منذ بدء حزب الله عمليات الإسناد للمقاومة الفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي على غزة، ولا سيما أن إسرائيل لم تتمكن بعد من إعادة معظم المستوطنين إلى مناطق الجنوب التي جرى إجلاؤهم منها منذ ما يقرب من عام، في أعقاب عملية طوفان الأقصى، وشنّ الحرب على غزة، وبسبب هجمات حزب الله الصاروخية، إسناداً لغزة، منذ نحو ما يقرب من عام، أعلن جيش الاحتلال عن تفعيل خطة عاجلة لإجلاء أكثر من 62 ألف مستوطن كانوا يسكنون في 28 مستوطنة في الجليل والجولان في شمال فلسطين المحتلة على مسافة تصل إلى كيلومترين من الحدود مع لبنان، لكن أعداداً أخرى قامت بالنزوح من المستوطنات الأخرى في المنطقة من دون طلب أو تنسيق مع الجيش.

وبعد ثمانية أسابيع من الحرب، كشفت صحيفة معاريف عن أن ما يقرب من 100 ألف إسرائيلي من مستوطنات الشمال ما زالوا يعيشون «لاجئين» خارج منازلهم، وإضطر معظمهم إلى التوقف عن العمل، ونُقل الأطفال والمراهقون من مؤسساتهم التعليمية إلى مؤسسات تعليمية مؤقتة في بيئة جديدة وغير مألوفة.

وتضغط عمليات النزوح على المرافق والمنشآت الفندقية التي تحولت إلى أماكن إيواء، ما عمق من أزمات قطاع السياحة المتضرر بشدة من الحرب. وترفد الجليل والجولان في شمال فلسطين المحتلة السياحة الإسرائيلي بنحو 3% من مدخولاته، وتوظف حوالي 200 ألف إسرائيلي بشكل مباشر، وفقاً لوزارة السياحة. وكان القطاع قد شهد قبل الحرب طفرة استثنائية طوال عام 2023 وحتى السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حيث استقبلت إسرائيل أكثر من 3 ملايين سائح، أنفقوا 4,85 مليارات دولار في الاقتصاد الإسرائيلي. كما تضررت الزراعة والعقارات. وبحسب ما نقل موقع «والا» الإسرائيلي في نهاية أغسطس/آب الماضي عن تقرير لهيئة الضرائب، جرى تقديم 4378 مطالبة بأضرار للمباني والممتلكات في شمال إسرائيل. وأكد التقرير أن «المدن الحدودية، مثل المطلة، ومنارة، وحنانة، وكريات شمونة، تعاني من أضرار كبيرة».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

دمار ابنية واحتراق سيارات في بلدة كريات بياليك شمال حيفا، 22 سبتمبر/أيلول 2024 (الأناضول)

نفقات حربية إضافية تزيد العجز

توقعت صحيفة «ذي ماركر» الإسرائيلية أن يفضي اندلاع حرب واسعة مع حزب الله إلى اضطرار حكومة نتنياهو إلى تجاوز إطار الميزانية عبر منح الجيش المزيد من المخصصات المالية. وأشارت إلى أن الحكومة منحت الجيش 100 مليار شيكل (26,5 مليار دولار) بعد اندلاع الحرب على غزة، مبينة أن تقديم مزيد من المخصصات للجيش في أعقاب حرب على الحدود الشمالية يعني أن إسرائيل ستكون مضطرة إلى إحداث تقليصات كبيرة على النفقات الحكومية.

العقوبات تُعطل مشاريع غاز روسية

موسكو ـ **رامي القليوبي**

ذكرت صحيفة كوميرسانت الروسية في عددها الصادر، أمس الاثنين، أن شركة نوفاتيك الروسية الرائدة في مجال الغاز الطبيعي المسال، بدأت بإعادة النظر في خطط تحقيق مشروعيها في مقاطعة مورمانسك وبلدة سابيتا في أقصى شمال روسيا على خلفية العقوبات الغربية. وأكدت مصادر «كوميرسانت» تجميد أعمال تصميم مشروعي «مورمانسك» و«أوب» للغاز الطبيعي المسال، وسط تواصل أعمال تصميم مجمع «أوب» للغاز والكيماويات، مع إمكانية إعادة تخصيص المشروع للأمونيا والبوريا، نظراً لصعوبة توفير التكنولوجيا اللازمة للنسخة الأصلية من المشروع مقابل سهولة تسويق اليوريا. وأوضحت المصادر المطلعة على ملف الشركة أن «نوفاتيك» تعيد النظر في مشاريعها التصديرية، مع تركيزها حالياً على استكمال بناء «أركتيك الغاز الطبيعي المسال-2» وتنظيم الشحن من المشروع. وأشارت إلى أن الشركة تدرك أن أي مشاريع مستقبلية لها في مجال تصدير الغاز الطبيعي المسال ستخضع للعقوبات، ناهيك عن انعدام الوضوح في مسألة بناء ناقلات من الفئة الجليدية للمشاريع في منطقة القطب الشمالي وتمويلها وتنظيم التجارة. وكان من المخطط أن يكون «مورمانسك» الذي يضم ثلاثة خطوط بطاقة إنتاجية 6,8 ملايين طن لكل واحد منها و«أوب» بطاقة 6 ملايين طن، المشروعين التاليين لـ«نوفاتيك» بعد «أركتيك الغاز الطبيعي المسال-2».

بوتين يزور منشأة بحرية لـ«نوفاتيك» للغاز في مورمانسك، 20 يوليو 2023 (فرانس برس)

معاقبة أكبر سلسلتي متاجر في أستراليا

كانبرا ـ **العربي الجديد**

يواجه عملاقا سوق التجزئة في أستراليا «كولز» و«وولورثس» دعوى قضائية تتهمهما بتضليل المستهلكين عبر تقديم تخفيضات وهمية على الأسعار، وفق ما أعلنت هيئة تنظيم المنافسة. وقالت الهيئة، أمس الاثنين، إن «سلستي البقالة» قد تواجهان عقوبات بعشرات الملايين من الدولارات، موضحة أنهما «رفعتا أسعار العديد من منتجات السوبر ماركت الشائعة قبل التخفيضات التي أعلنتا عنها، لذلك يبدو للمستهلكين أن التخفيضات كانت أكبر». وأشارت الهيئة وفق ما نقلت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، إلى أن «تخفيضات الأسعار كانت وهمية». وقالت رئيسة الهيئة جينا كاس جوتليب: «يعتمد العديد من المستهلكين على الخصومات لمساعدة ميزانيات البقالة على التوسع بشكل أكبر... من الأهمية بمكان أن يتمكن المستهلكون الأستراليون من الاعتماد على دقة التسعير ومطالبات الخصم». ولفتت الهيئة التنظيمية إلى أن التخفيضات الوهمية طاولت 266 منتجاً لشركة «ولورثس» في أوقات مختلفة على مدار 20 شهراً، و245 منتجاً لشركة «كولز» في أوقات مختلفة على مدار 15 شهراً. يأتي الإجراء القانوني وسط تدقيق متزايد لقطاع التجزئة في أستراليا، حيث يواجه البقالون اتهامات برفع الأسعار وتحقيق أرباح عالية في وقت يعاني فيه العديد من الأستراليين مشاكل تكلفة المعيشة.

متجر لشركة «وولورثس» في سيدني، 5 سبتمبر/أيلول 2024 (Getty)

انكماش اليورو... وشكوك في الهبوط الناعم

بروكسل ـ **العربي الجديد**

تحول نشاط الأعمال في منطقة اليورو للانكماش خلال سبتمبر/أيلول الجاري وللمرة الأولى منذ سبعة أشهر، مع استمرار تراجع الطلب وتدهور ثقة الشركات. وأظهرت بيانات صادرة عن مؤسسة «ستاندرد آند بورز غلوبال»، أمس الاثنين، تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب للإنتاج في منطقة اليورو إلى 48,9 نقطة هذا الشهر من 51 نقطة في أغسطس/آب الماضي.

وتشير القراءات دون 50 نقطة للانكماش. وتزامن ذلك مع انخفاض مؤشر مديري المشتريات للإنتاج في القطاع الصناعي إلى 44,5 نقطة من 45,8 نقطة ليسجل أدنى قراءة منذ تسعة أشهر، ويواصل الانكماش للشهر الثامن عشر على التوالي. بينما حافظ نشاط القطاع الخدمي على أداء إيجابي هذا الشهر رغم تباطؤ وتيرة نموه، حيث تراجع مؤشر مديري المشتريات الخاص بالقطاع إلى 50,5 نقطة من 52,9 نقطة في أغسطس/آب، ليسجل أدنى قراءة له منذ سبعة أشهر.

جاء هذا التحول في أداء مجمل النشاط الاقتصادي لمنطقة اليورو بضغط من تقلص أعداد الشركات الجديدة للشهر الرابع على التوالي، وتراجع الطلبيات الجديدة التي تلقاها القطاع بأعمق وتيرة منذ بداية العام الجاري حسبما ورد في التقرير.

وعلى صعيد أكبر اقتصادات المنطقة، انخفض مؤشر مديري المشتريات المركب في ألمانيا إلى 47,2 نقطة من 48,4 نقطة خلال نفس الفترة ليتعمق نشاط الأعمال بوتيرة هي الأكبر منذ سبعة أشهر، مما يُنذر بانزلاق الاقتصاد نحو الركود في الربع الثالث من العام.

وقال الخبير الاقتصادي في بنك هامبورغ التجاري، سايروس دي لا روبيا، لصحيفة وول ستريت جورنال الأميركية إن السموحات تشير إلى أن الشركات الصناعة الألمانية تقلص قوتها العاملة بمعدل لا مثيل له منذ صدمة جائحة كورونا، مضيفاً: «لقد تعمق التباطؤ في قطاع التصنيع مرة أخرى، مما أدى إلى تبخر أي أمل في التعافي المبكر... التفاؤل أصبح شيئاً من الماضي».

في وقت سابق من هذا الشهر، قالت شركة فولكسفاغن العملاقة لصناعة السيارات إنها ستنظر في إغلاق غير مسبوق لمصانع في بلدها الأصلي استجابة لخلفية اقتصادية قاتمة ومنافسة شرسة من خارج أوروبا. وحذر كلاوس فيستيسن من شركة بانكيون ماكرو إيكونوميكس، في مذكرة للعملاء، من أن ضعف الإنتاج وانخفاض العمالة في ألمانيا يزيدان من خطر انزلاق أكبر اقتصاد في منطقة اليورو إلى ركود فني، أو ربعين متتاليين من الانكماش. وكان صنّاع السياسات في البنك المركزي الأوروبي يأملون في ترويض التضخم دون دفع اقتصاد منطقة اليورو إلى الانكماش، لكن هناك علامات متزايدة على أن علامات الهبوط الناعم تتراجع.

مصنع فولكسفاغن في هانوفر، شمالي ألمانيا، 16 يونيو 2022 (فرانس برس)

رؤية

سباق بين المرجان الجزائرية والنوتيلا في ميدان المقاطعة

سهام معط الله

منذ بدء حملة مقاطعة منتجات الشركات الغربية الداعمة لحرب الإبادة التي يشنُّها الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني في غزة، انطلق المستهلكون في عدّة دول، من بينهم المغتربون في أوروبا، في رحلة البحث عن منتجات بديلة تغنيهم عن استخدام المنتجات الغربية وتقيهم الإحساس بذنب مساندة داعمي الاحتلال الصهيوني، وراح المؤثّرون والمؤثّرات على مواقع التواصل الاجتماعي يروِّجون لشوكولاته الدهن الجزائرية «المرجان»، ويعبِّرون بكلّ حماسة عن دهشتهم وانبهارهم الشديد بذوقها الذي يوقظ حواسهم ويغنيهم، على حدّ قولهم، عن استهلاك النوتيلا وباقي الكريمات القابلة للدهن وحتى «الكيندر بوينو». ونتيجة لذلك اكتسبت «المرجان» الجزائرية شهرة واسعة لم تكن في الحسبان وانتشاراً غير مسبوق بالمجّان في الأسواق الأوروبية عامّة والفرنسية خاصّة التي تحتدّ فيها المنافسة إلى أبعد حدّ وتمكّنت، بشكل غير مدروس وغير مخطّط له مسبقاً، من إرباك عمالقة صناعة الشوكولاته الأوروبيين وتهديدهم في عقر دارهم. بعد انتشار «المرجان» كالنار في الهشيم الذي جذب اهتمام أشهر القنوات والصحف الفرنسية، شهدت المحلّات والمتاجر الفرنسية الكبرى طوابير طويلة من الزبائن، الأمر الذي دفعها إلى تسقيف الكمية المشتراة منها بعلبتين فقط لكل شخص. فقد أدّى اشتداد الطلب على شوكولاته «المرجان» إلى وصول سعرها في السوق السوداء إلى 22 يورو (24,5 دولاراً)، أي ما يعادل أربعة أضعاف سعرها الأصلي وكذا سعر منافستها الإيطالية الشهيرة «نوتيلا» في الأسواق الفرنسية.

وصل الأمر إلى إعلان سلسلة المتاجر الفرنسية العملاقة «كارفور» الداعمة للكيان الصهيوني طرح كل منتجات «المرجان» وليس فقط الشوكولاته وكريمة البندق القابلة للدهن.

لكن سرعان ما سبَّبت الحمّى الشرائية التي خلَّفتها «المرجان» الجزائرية صُداعاً للسلطات الفرنسية التي سارعت، حفاظاً على عرش المنتجات الأوروبية، إلى حظرها بدعوى مخالفتها للمعايير الأوروبية واحتوائها على الحليب، مستغلّةً في ذلك المادة 20، وتحديداً الفقرة الثالثة، من لائحة الاتّحاد الأوروبي رقم 2292/2202 التي تضفي طابعاً رسمياً وقانونياً لحظر هذا المنتج الجزائري الذي أصبح يشكّل تهديداً حقيقياً، ليس فقط لشركة فيريرو الإيطالية التي طرحت منتج «نوتيلا» في الأسواق عام 1964، بل لكل المصنِّعين الأوروبيين للشوكولاته والكريمات القابلة للدهن؛ فقد تمكّنت السلطات الفرنسية من إحباط ملايين المستهلكين الفرنسيين للمرجان الجزائرية بحجّة أنّ الجزائر لا تطبِّق خطط رقابة صارمة خلال كلّ مراحل إنتاج ومعالجة وتوزيع الحليب ومنتجات الألبان التي قد تحمل أمراضاً معدية.

من جانبها، تدخّلت وزارة الزراعة الفرنسية، وأكّدت أنّ شوكولاته «المرجان» الجزائرية محظورة ليس فقط في فرنسا، بل في الاتّحاد الأوروبي كله بسبب عدم استيفاء الجزائر جميع الشروط اللازمة، المتعلّقة بالصحة الحيوانية وسلامة الغذاء، التي تؤهِّلها للانضمام إلى مصاف الدول المسموح لها بتصدير سلع، تحتوي على الحليب ومشتقاته وموجَّهة إلى الاستهلاك البشري، إلى الاتّحاد الأوروبي؛ وشدَّدت أيضاً على سريان التحقيق بخصوص الأسباب الكامنة وراء استمرار توفُّر شوكولاته «المرجان» الجزائرية في السوق الفرنسية.

الأمر الذي اعتبرته السلطات الجزائرية خطوة استفزازية وتعسُّفية تستدعي ردّاً مماثلاً تجاه العديد من المنتجات الفرنسية التي يُطلق عليها بالعامية منتجات «الكابة» (أي الحقيبة، نسبة إلى جلبها في حقائب سفر الوافدين والزائرين والعائدين إلى الجزائر) التي تقتحم السوق بصفة غير رسمية وذلك لحماية المنتوج الجزائري.

حظر «المرجان» الجزائرية في السوق الفرنسية أعقبه إعلان مجموعة «كاستال» الفرنسية، المتخصّصة في صناعة الشروبات، بيعَ جميع أصولها في الجزائر إلى شركة بريطانية متعدّدة الجنسيات وذلك بعد منعها من الاستفادة من الإعفاءات الضريبية غير المبرَّرة. وتحديداً بعد اتّخاذ الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون موقفاً حازماً ضدّ الشركات الأجنبية لإجبارها على ضرورة احترام القوانين المحلية وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للبلاد. من أجل ضمان أكبر قدر من التوازن والموضوعية في هذا التحليل، ينبغي وضع الأصبع على سلوكات المنتجين الذين لا يلتزمون بخدمة متطلّبات السوق المحلية والسوق الخارجية على حدٍّ سواء، عند تحقيق منتجاتهم شهرة واسعة في الخارج. ففي الوقت الذي كانت تعمل فيه شركة «سيبون» المنتجة لشوكولاته «المرجان» على تلبية احتياجات زبائنها في فرنسا وامتلاك أرفف المحلّات الفرنسية بكل أصناف «المرجان»، خلت أرفف المحلّات في كل أنحاء الجزائر ليس فقط من شوكولاته وكريمة البندق «المرجان» القابلة للدهن، بل أيضاً من العسل الصناعي الذي يكثر عليه الطلب في مناسبة المولد النبوي الشريف وتحديداً لتحضير الحلوى الجزائرية التقليدية «الطمّينة» التي تُعدّ أهمّ الطقوس الجزائرية العتيقة للاحتفال بهذه المناسبة الدينية. كما اضطرّت العديد من الكافتيريات الجزائرية المتخصّصة في «الكريب» إلى استخدام منتجات بديلة لشوكولاته «المرجان» بعد انذثارها من السوق المحلية.

وبمجرّد صدور قرار الحظر في فرنسا، عادت شوكولاته «المرجان» بمختلف أصنافها، لكن بقوام أكثر سماكة من ذي قبل، لتملأ الفراغ الذي خلَّفته في المحلّات الجزائرية أثناء انتشار ترند تدوُّقها بقوّة على مواقع التواصل الاجتماعي في فرنسا. الأمر لا يقتصر على شوكولاته «المرجان» فحسب، بل أيضاً على أنواع معيّنة من الفواكه والخضروات الطازجة عالية الجودة التي أصبحت مجرَّد ذكرى في أذهان الجزائريين الذين يتحسَّرون على اختفائها من الأسواق الأسبوعية.

أمّا في ما يخص قرار الحظر الفرنسي المتحجّج بمخالفة الحليب المستخدم في منتج «المرجان» للمعايير الأوروبية، فيمكن تجاوزه من خلال فتح فرع للشركة في الأراضي الأوروبية، بحيث يصبح في مقدورها استخدام الحليب المطابق تماماً للمعايير الأوروبية. لكن عندئذٍ ينبغي لها الخضوع لشروط استبدال شعارها المتمثّل في امرأة جزائرية ترتدي لباس الحايك (قماش أبيض يغطّي جسم المرأة بالكامل) المعترف به في منظمة «اليونيسكو» بأنّه لباس تقليدي جزائري، خصوصاً لكون «الحايك» رمزاً لنضال ومقاومة المرأة الجزائرية وثوب الثورة الجزائرية الذي حاربه الاستعمار الفرنسي.

وفي ما يتعلّق باستراتيجية ردّ الصاع صاعين من الجانب الجزائري، يمكن الجزم بأنّ سياسات خنق الاستيراد في الجزائر تسري على قدم وساق حتى قبل تفجُّر قضية حظر شوكولاته «المرجان» في الأسواق الفرنسية، فقد زاد الأمر عن حدّه في ما يخصّ وقف الجزائر استيراد العديد من الأدوية الفرنسية التي لها بديل محلّي.

خلاصة القول، شوكولاته «المرجان» ما هي إلّا غيض من فيض الأمثلة الكثيرة عن المنتجات الجزائرية القادرة على غزو الأسواق الأوروبية وإغناء الجموع الغفيرة من المقاطعين عن استهلاك منتجات الشركات الغربية الداعمة للكيان الصهيوني.